جانب من الجلسة

مداخلة وزير الإسكان (تصوير : صالح محمد)

البيوت إلى قانون التأمين الصحي على المتقاعدين

السكنية» وتنميتها اقتصاديا في مداوليته بإجماع الأعضاء

شكرا الرئيس الوزراء والوزراء والنواب واللجنة الإسكانية على الدفع بهذا القانون قدما لإنجازه

مداخلة النائب فهد بن جامع

ومرزوق الغانم

- **الزيد : نفخر بأن تكون باكورة عمل المجلس الحالي هذا القانون النوعي لرفع عبء السكن عن كاهل الأسر**
- **عبدالكريم الكندري : مسؤولية الحكومة في تنفيذ القانون تتطلب أن يكون هناك قيادات تعمل بصدق وجدية**
- **فهد بن جامع : يجب الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية بإطلاق منصة عقارية بدلا من سماسرة العقار**
- **وزير الصحة : الحكومة توافقت مع أعضاء اللجنة الصحية على ما ورد في التعديل بشأن ربات البيوت**
- **إضافة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج إلى دراسة لتجنب رصد مبالغ إضافية من الدولة لشركة التأمين**

ولفت النائب مرزوق الحبيني الى أهمية ألا تكون البنوك التجارية بديلا لبنك الائتمان ولا تكون هي الممول الأول للمواطن وسحب البساط من بنك الائتمان.

وبين الحبيني أن دخول البنوك التجارية في التمويل، سيخضع لقانون البنك المركزي الذي حدد السقف الأعلى للمقترض، متسائلا " إذا وصل المواطن إلى السقف الأعلى، وقدم على قرض إضافي فما الإجراء الذي يضمن عدم الرفض".

وقال النائب أسامة الشاهين إن القانون خفف أعباء الجمارك والقوى العاملة ودور المناقصات والفتوى والتشريع، مؤكدا أنه وضع مسؤولية كبيرة على وزير الإسكان ومؤسسة الرعاية السكنية.

وأضاف الشاهين إنه مواكبة للمسؤولية على كاهلهم نعطيهم صلاحية شبه مطلقة، ونرجو أن يكون التنفيذ سريعا وأن تستمر الرعاية السكنية التقليدية بالتوازي مع هذا القانون.

واعتبر النائب عبدالله فهاد القانون أداة مبتكرة للقضاء على تجاوزات المقاولين، ويحقق استدامة للمشروعات الإسكانية.

وقال فهاد "القانون به ضمان عدم الاحتكار ويخرج القطاع الخاص من عقلية المقاول"، مشيرا إلى تقديمه تعديلين على المادتين "27" و "31" حتى لا تسيطر المؤسسة على اختصاصات الوزارات والمؤسسات الأخرى.

وأشاد النائب مهلهل المضف بالجهود المبذولة في القانون والتي جاءت نتاج عمل نيابي شعبي منذ مجلس 2020، معتبرا أنه باكورة إنجاز لننتهي من هذا الملف وننتقل إلى الملفات الأخرى.

وأكد أن الأسرة هي نواة المجتمع واستقرارها يعطي استقرار اللمجتمع، وبخاصة الأسرة الناشئة التي تتعرض لأعباء عدم توفير السكن المريح.

وطالب النائب شعيب الموزيري الحكومة بتحمل الاكتتاب عن المواطنين كافة وسيكون له عائد مرض ويساهم في توفير سبل العيش الكريم للمواطنين، مؤكدا أهمية مراقبة تطبيق القانون بكل حذر، لأن الممارسة غير الكلام النظري.

ونوه إلى ضرورة الاهتمام بموضوع الخدمات، لتلافي المعاناة الحاصلة في المطلاع حيث لا توجد كهرباء ولا صرف، وفي غرب عبدالله المبارك وجنوبها والمطلاع هناك بيوت من دون كهرباء.

واعتبر النائب بدر نشمي أن هذه بداية حل المشكلة الإسكانية ومن الواجب على الجميع مد يد التعاون للإنجاز، لافتا إلى أن المشكلة في التطبيق فكم قانونا صدر ولم تصدر لائحتك التنفيذية وكم قانونا صدر وتم تطبيقه بشكل خاطئ؟

وتمنى من اللجنة الإسكانية العمل على حل مشكلة منطقة جنوب القيروان، والحكومة بسد شواغر الوظائف بكفاءات سواء في القطاع الإسكاني أو غيره من القطاعات الأخرى.

وحمل النائب خالد المونس السياسات الحكومية المتعاقبة أسباب مشاكل الملف الإسكاني وتعقدها، لافتا إلى أن القانون أحد الحلول التي سوف تحرك عجلة المدن الإسكانية بانتظار قوانين أخرى مثل قانون استدامة القروض الإسكانية.

وأكد أن القضية تحتاج إلى التعاون الحكومي بتنفيذ هذا القانون، مشيرا إلى أن أي قانون عليه توافق سنكون داعمين له وسندفع بإقراره في أقرب وقت.

ونوه النائب سعود العصفور إلى أن القانون هو أحد القوانين الأربعة ضمن الخارطة التشريعية والتي تم الاتفاق عليها بين اللجنة التنسيقية النيابية والحكومة، معقبا أن "التعاون هو ضرورة لإنجاز ما يريد الشعب".

وأكد أن التعاون يجب أن يثمر بتخفيف العبء على الأسرة الكويتية في المجال الصحي و التعليمي و الإسكاني وتحسين مستوى المرتبات في البلد، لافتا إلى أن مشكلة القوانين في عدم تنفيذها أو تنفيذها بشكل سيئ.

بدوره اعتبر النائب حمدان العازمي أن الموضوع لا يتعلق بالقوانين، وإنما بعدم التنفيذ شبعنا قوانين والحكومة لا تنفذ، موضحا أن " القوانين كثيرة والتشريعات موجودة ولا توجد نوايا جادة".

وأكد أن " المجلس يقوم بدوره في التشريع إلا أن الحكومات السابقة لا تنفذ، وهي تتحمل أسباب معاناة المواطنين من عدم توفير سكن" ، مضيفا "بالنظر إلى التجارب السابقة أنا غير متفائل".

وقال النائب فارس العتيبي إن إقرار القانون منتظر من الجميع والرعاية السكنية للأسرة الكويتية مهمة جدا، مطالبا بتعديل مدة صدور اللائحة التنفيذية لتكون خلال شهر واحد بدلا من 3 أشهر.

واعتبر النائب حمد العليان القضية الإسكانية قضية أمن وطني واستراتيجي للبلد والمجتمع ، مشيدا بالقانون الذي جاء شاملا ومتكاملا والذي يعبر عن حالة انسجام واضح بين اللجنة والحكومة.

وثمن عبد الوهاب العيسى التغيير الملحوظ في الفكر والممارسة البرلمانية بالتحول من قوانين تزيد من الأعباء التشغيلية إلى قوانين تخفف الأعباء الحكومية سواء في ملف الإسكان أو الصحة وتعطي القطاع الخاص الكويتي فرصة ليكون شريكا حقيقيا في التنمية.

وقال العيسى "على القطاع الخاص أن يستغل هذه الفرصة ليكون مساهما حقيقيا في تعزيز الإيرادات المالية العامة وأن يكون مساهما حقيقيا في تكويت الوظائف لديه".

ثم أقر مجلس الأمة في المداولتين بإجماع الأعضاء قانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا.

وانتقل المجلس إلى مناقشة تعديل المادة "2" من القانون رقم "114" لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المتقاعدين، بإضافة فئات جديدة.

واستعرض مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ماجد المطيري أهداف التعديل موضحا أنها تمثل استجابة إلى حاجة شرائح المجتمع لمواجهة أعباء النفقات الصحية وزيادتها ومنها المرأة الكويتية المتزوجة الخاضعة لقانون المساعدات العامة وهي التي تم النص عليها بالمرسوم رقم "23" لسنة 2013 بشأن ربط واستحقاق المساعدات والمرأة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة والأرملة الكويتية التي تتلقى نصيبها من زوجها المتوفى وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية وبلغت 50 سنة ميلادية.

وأضاف إن التعديل يشمل إضافة المطلقة الكويتية الخاضعة لقانون المساعدات العامة ولا يقل عمرها عن "50" سنة ميلادية وتم الإبقاء على صلاحية وزير الصحة في إضافة شرائح أخرى بقرار منه، مشيرا إلى توصية اللجنة بإضافة شريحة ذوي الإعاقة إلى القانون، ودراسة تخفيض سن المرأة المشمولة بالقانون إلى عمر 45 سنة.

وبعد المناقشات النيابية وافق المجلس في المداولتين على تعديل المادة "2" من القانون رقم "114" لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المتقاعدين، بإضافة فئات جديدة.

حديث جانبي بين الفهد والمطيري

شعيب الموزيري يلقي كلمته